# أحكام القياس عند ابن جني


**الباحثة**

**عائشة عبد الرحمن الظاهري**

**باحثة دكتوراة – جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية**

**الأستاذ الدكتور/ محمد عبدالعزيز العميريني**

**جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية – الإمارات العربية المتحدة**



**إصدار يوليو لسنة ٢٠٢٢**

**شعبة النشر والخدمات المعلوماتية**

## الملخص

تناول هذا البحث جهود ابن جنى في القياس وقد تم تقسيم البحث إلى مبحثين بجانب المقدمة والخاتمة. اشتمل المبحث الأول على تعريف القياس لغة واصطلاحا وكذلك القياس في النحو والقياس في المنطق. أما المبحث الثاني فقد أحتوى على أحكام القياس عند ابن جنى وهي المطرد والشاذ والقليل والضعيف والجائز. وفي الختام استطاعت الباحثة أن تتوصل إلى بعض النتائج التي اختتمت بها البحث.


## مقدمة

نظرا للصلة الوثيقة بين اللغة والفكر بدأت اللغة تحظى بمنزلة رفيعة على مختلف المستويات الفكرية والعلمية، إلى جانب المباحث الفلسفية في عمومها والمباحث المنطقية في خصوصها، فقد تبوأت مكانا قارا في عقل الإنسان ووجوده أيضا من حيث أنها ظاهرة ملازمة الحضور مع الإنسان، لا ينفك في تفاعله معها وتفاعلها معه، ومن شدة التأثر المتبادل بينهما صار الإنسان كأنه اللغة، واللغة كأنها الإنسان، فهي المفتاح الذي يلج به الإنسان إلى العالم الخارجي والكون من حوله.

لا سبيل إلى معرفة حقائق الأشياء إلا بواسطة اللفظ المنطوي في داخله المعنى بواسطة المضمرات الذهنية، وما ينتابه من متغيرات بتغير الدلالات حسب أساليب التركيب و مقتضيات نظم اللغة وقوانينها الكلية في أي لغة كانت، فتبرز ظاهرة التفاهم والتواصل على المستوى الاجتماعي، والبيان والتبيين، أو الفهم والإفهام على مستوى المعرفة الإنسانية منهجا وموضوعا جاءت هذه المفرزات من اعتبار أن اللغة وليدة الفكر والفكر ذاته مولدا للغة، لذا عرف الفلاسفة الإنسان بأنه "حيوان ناطق"، فإذا كان الحيوان لغة هو "الحياة" فيكون "النطق" فلسفة هو "العقل"، ويكون المعني حكما عاما: "الإنسان حياة عاقلة". اتساقا على ما قدمناه واعتمادا على القياس النحوي كمقارنة لتبيان الصلة بين اللغة والفكر، وانطلاقا من أن القياس حسب الطرح اللغوي هو ثاني أدلة الأحكام بعد السماع، فإن كان هذا الأخير هو عمدة اللغة وأصلها الأول يعتمد على المسموع أو المنقول، وهو بمثابة حجة يقبلها العقل ويتعامل معها حسب ما هو مبثوث بين أهلها الأقحاح الخلص، إلى جانب أن السماع بوصفه مصدرا حسيا، يناظر ويماثل "الظاهرة" أو "المعطى" حسب مجال حسية العلوم الطبيعية أو التطبيقية، فإن القياس بوصفه عملا عقليا استدلاليا بما يملكه من آليات وأركان تأسيسية على المستوى

الاستنباطي من جانب والمستوى الاستقرائي من جانب آخر فهو العامل المخول له كيفية قياس المسموع بعديا على قياس غير المسموع قبليا، أو بمعنى تقدير الفرع لحكم الأصل.

اخترنا القياس النحوي عند أبي الفتح عثمان بن جني بوصفه أبرز علماء القرن الرابع الهجري في الحقل اللغوي حيث أسهم بقسط وافر في أحكام بناء النحو العربي وعقلنته من خلال تأصيله لنظام اللغة أصواتا وصيغا وتراكيب، فجاء القياس عنده مالكا ومتسقا مع صبغة صارمة معتمدا على التحليل المنطقي للغة حسب الأطر الوصفية والتعليلية لمعطياتها ونظمها، وكل هذا رصده في مصنفه "الخصائص" واصفا إياه بأنه كتاب نظر وتأمل للمتكلمين والفقهاء والمتفلسفين والنحاة ... كلهم فيه نصيب التأمل والبحث عن مستودعه.

## المبحث الأول: مفهوم القياس

### أولا- القياس في اللغة

قيس[1]: قاس الشيء يقيسه قيسا وقياسه وقيسه إذا قدره على مثاله

قال الشاعر:

فهن بالأيدي مقياسته مقدرات ومخيطاته.

والمقياس المقدار. وقاس الشيء يقوسه قوسا: لغة في قاسه يقيسه. ويقال: قسته وقسته أقوسه قوسا وقياسا، ولا يقال أقسته، بالألف.

والمقياس ما قيس به.

والقيس والقاس: القدر، يقال قيس رمح وقاسه.

(قيس)[2] قاسه بغيره وعليه، أي على غيره، يقيسه قيسا وقياسا، الأخير بالكسر، واقتاسه، وكذا قيسه إذا قدره على مثاله.

وقايست بين الأمرين: قدرت، قاس الطبيب قعر الجراحة قيسا: قدر غورها. و الآله مقياس وهو الميل الذي يختبر به.

ونقول: قبح الله قوما يسودنك ويقايسون برأيك.

وهذه مسألة لا تنقاس.

يقال: قاس الشيء بغيره[1] أو على غيره يقيسه قيسا وقياسا: أي قدره على مثاله كذلك يقال: إن المعنى اللغوي للقياس ينحصر في إطار "التقدير".

---

[1] ابن منظور الأفريقي، لسان العرب، دار الفكر، ط ١٤١٠م -١٩٩٠م، مج٦ ص ١٨٧ مادة قوس ،١٤١٠م - ١٩٩٠م.

[2] مرتضى الزبيدي، تاج العروس، دار الفكر، ط دت، مج ٨، ص ٤٣٥ مادة قوس، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

جاء القياس بمعنى المنافسة وذكر المآرب في قول الشاعر:[٢]

إذا نحن قايسنا الملوك إلى العلى وإن كرموا لم يستطعنا المقايس

أي: أنهم ينافسون الملوك ويسبقونهم إلى المعالي، قال الإمام الرازي: "قاس الشيء بغيره، وعلى غيره فأنقاس، وقايس بين الأمرين مقايسة، وقياسا، وأقتاس الشيء بغيره: قاسه بغيره"

وجاء في المعجم الوسيط: قاس الشيء بغيره، وعلى غيره، وإليه قيسا وقياسا: قدره على مثاله، والقياس في اللغة: رد الشيء إلى نظيره[٣]

ولعل أشمل ما قيل في شرح كلمة "قياس" لغة ما قاله الآمدي في الإحكام:"...أما القياس فهو في اللغة عبارة عن التقدير، ومنه يقال: قست الأرض بالقصبة، وقست الثوب بالذراع، أي: قدرته بذلك، وهو يستدعي أمرين يضاف أحدهما إلى الآخر بالمساواة، فهو نسبة وإضافة بين شيئين؛ ولهذا يقال: فلان يقاس بفلان ولا يقاس بفلان، أي: يساويه ولا يساويه[٤]

---

[١] محمود سليمان، أصول النحو العربي، دار المعرفة، ط، ٢٠٠٠م، ص ٦٠٣.

[٢] البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٤١، وهو من شواهد ابن منظور في اللسان ٦، ص ١٨٧ والزبيدي في تاج العروس ج٤، مادة قوس، ص ٢٢٨.

[٣] إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، تحقيق مجمع اللغة العربية، مچ، ص٧٧.

[٤] الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد الأفاضل، ج ٣، ص ١٦٧ .

## ثانيا: القياس اصطلاحا:

أما القياس في الاصطلاح فيشمل عدة مفاهيم تختلف باختلاف العلوم التي يستخدم فيها كالفقه، والمنطق، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والنحو.

ويمكن توضيح مفهومه في كل من الحقول العلمية التي ذكرت ففي الفقه يعني:

حمل فرع على أصل لعلة مشتركة بينهما كالحكم بتحريم شراب ما حملا على الخمر لاشتراكهما في علة التحريم التي هي الإسكار، وهو عند الأصوليين منهج خاص يستهدف معرفة علة الحكم الوارد في النص: أي الأصل وإضفاء الحكم نفسه على المماثل الذي لا نص فيه وهو الفرع وذلك بجامع العلة[1]

## ثالثا: القياس في المنطق:

استنتاجا شكليا من مقدمتين مسلم بهما وبتعبير آخر: قول مركب من قضيتين أو أكثر متى سلم لذاته أدى إلى قول آخر، أي أوصل النتيجة الحتمية من القضيتين المسلم بهما كقولنا: كل ذي أذن من الحيوان يلد، [2]السلحفاة ذات أذن، فإن هذا يستلزم القول: بأن السلحفاة تلد.

يعتبر القياس ضرورة يلجأ إليها الإنسان في جميع ظروف حياته ليحدد بها موقفه من الناس، ومن الأشياء وبهذا المفهوم يعتبر أساسا لكثير من أوجه النشاط الإنساني، فمثلا يهدف علماء الاجتماع من وراء بحوثهم إلى بلوغ مرحلة من فهم أحوال المجتمع الإنساني بناء على دراسة التطور التاريخي، بحيث يمكنهم التنبؤ

---

[1] محمد ابو زهرة، اصول الفقه، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٢٤-٢٠٠٤م

[2] الآمدي: المبين في شرح ألفاظ المتكلمين، تحقيق حسن محمود الشافعي، القاهرة، ١٤٠٣-١٩٨٣م، ص٨٠، ٨١.

بمسير الأحداث الإنسانية في المستقبل قياسا على سيرها خلال مراحل تطورها الماضي، وأيضا علم النفس غايته تحليل السلوك تحليلا يمكن العالم النفساني من تحديد مسلك الفرد في موقف معين في المستقبل قياسا على استجابته الماضية.[١]

**رابعا: القياس في النحو:**

حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه [٢] وهذا يعني قياس الأمثلة على القاعدة المستقرأة مما نقل عن العرب الذين يحتج بكلامهم فالقياس في النحو هو المعول وإليه ذهب النحاة الأول بحكم فطرتهم وسجيتهم إذ حملوا الأقل الأندر على الأعم الأكثر من كلام العرب ثم أصبح منهجا ذا قواعد يعتمد عليه النحو، وذهب بعض النحاة إلى أن النحو كله قياس حتى قال الكسائي[٣]:

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل علم ينتفع[٤]

وذهب ابن الأنباري في أصوله إلى (إن النحو كله قياس فإنه العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو)[٥]. يعرف ابن جني القياس يقوله:" القياس أن تحكم للثاني بما حكمت به للأول، لاشتراكهما في العلة التي اقتضت ذلك في الأول".[٦]

---

[١] عبد الصبور شاهين، دراسات لغوية، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٠-١٩٨٠م.

[٢] ابن الأنباري، الأغراب في جدل الإعراب، ص٤٥.

[٣] هو ابو الحسن على بن حمزة بن عبد الله بن فيروز الكسائي، انظر سير أعلام النبلاء، الطبقة التاسعة.

[٤] القطفي، أنباه الرواة، تحقيق محمد ابي الفضل، ج٣ دار الكتب المصرية، ١٩٨٦، ص٢٦٤.

[٥] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، المكتبة العصرية، بيروت، ص١٢٣.

[٦] العكبري، شرح اللمع، تحقيق فائز قار، ج١، ط١، الكويت، ١٤٠، ص ٦.

وقد عرفه الدكتور محمد سمير نجيب بأنه:" إلحاق مسألة ليس لها حكم معين بمسألة لها حكم مع ملاحظة ما بين المسألتين من تشابه تستدعي إحداهما على الأخرى".[1]

وبناء عليه يمكن تحديد المفهوم الإجرائي للقياس وهو: عملية عقلية منهجية يتم فيها نقل حكم الأصل (القاعدة المطردة) إلى الفرع (المثال) بناء على علة جامعة من شبه أو تماثل.

ومن هذا المفهوم الإجرائي يتضح أن القياس النحوي عملية منهجية تمت وفق ثلاث مراحل هي: –

١) رصد الظواهر اللغوية وتصنيفها وفق تماثلها في التركيب الإعرابي واستخراج القاعدة منها تعويلا على الغالب في السماع من كلام العرب الذين يحتج بكلامهم.

٢) استبعاد كل صيغة لم ترد في السماع عن العرب ولو كانت موافقة للقياس نظريا.

٣) اعتبار ما خرج عن القاعدة المطردة سماعا منقولا يحفظ ولا يقاس عليه مثل: الشاذ والنادر وما دعت إليه الضرورة.

## المبحث الثاني: أحكام القياس عند ابن جني

نجد ابن جني يحاول استخدام التقسيمات والتفريعات في مصنفاته ليسهل على الباحث الاستعانة بها. وأما أحكام القياس عند ابن جني فهي:

---

[1] محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط١، دار الفرقان، ١٠٥، ص١٩١.

**أولا: المطرد والشاذ: –**

والمطرد عند ابن جني هو (ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة)[1]. وهو الذي يقاس عليه عنده فيقول:( وليكن الحكم على الأكثر لا على الأقل)[2].

والشاذ هو (ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره)[3]. وقد قسم ابن جني المسموع من كلام العرب بحسب الاطراد والشذوذ إلى أربعة أقسام[4] :

**١– مطرد في القياس والاستعمال معا**، نحو: (قام زيد) و (ضربت عمرا)، و (مررت بسعيد) وهذا النوع لا خلاف في جواز القياس عليه ويقول فيه: (هو الذي لا نهاية وراءه)[5].

**٢– مطرد في القياس شاذ في الاستعمال**، نحو: الماضي من (يذر) و(يدع) وهذا النوع يقبله القياس إلا أنه لم يكثر في السماع وكقولهم أيضا: (مكان مبقل) والأكثر في السماع (باقل) وكذلك مفعول (عسى) اسما صريحا نحو: (عسى زيد قائما) والأكثر في السماع (عسى زيد أن يقوم).

ويذهب ابن جني إلى أن هذا النوع يمتنع في الاستعمال لكونه لم يكثر فيه، فهو لا يصلح لأن يقاس عليه.

---

[1] الخصائص، ج١، ص٩٧.

[2] التصريف الملوكى، ص١٢.

[3] الخصائص، ج١، ص٩٧.

[4] انظر: المصدر ذاته، ج ١، ص ٩٧– ١٠٠.

[5] المنصف، ج١، ص٢٧٨.

٣- **مطرد في الاستعمال شاذ في القياس،** نحو: اخوص الرمث، واستصوبت الأمر ومنه ايضا: استحوذ، واغيلت المرأة واستنوق الجمل، واستتيست الشاة، واستفيل الجمل.

وهذا النوع عند ابن جني موقوف على السماع ولا يجوز القياس عليه لأنه يتعارض مع القواعد التي وضعها النحاة كأصل ثابت، فهو يقول: (واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه)[١].

٤- **الشاذ في القياس والاستعمال،** نحو: تتميم مفعول فيما عينه واو نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف. فهذان المثالان شاذان في القياس والاستعمال ولا يجوز القياس عليهما.

ونرى أن هناك عددا من الباحثين المحدثين يرفضون هذا التقسيم ومنهم: إبراهيم أنيس الذي وصف النحاة الذين قبلوا بهذا التقسيم انهم غلاة اللغويين[٢]،وذهب الدكتور تمام حسان وعباس حسن إلى رفض هذا التقسيم واعتباره تقسيما منطقيا كما يعبر عنه تمام حسان فقد ذكر أن القسم الثاني وهو المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال لم يستعمل في كلام العرب، وقد بني رأيه على احتمال عدم صحة الشواهد القليلة التي ذكرها ابن جني في هذا النوع،ولا أرى مسوغا لهذا الرفض حيث

---

[١] الخصائص، ج١، ص٩٩.

وانظر: ابن جني، اللمع في العربية، ص١٦٠ .

[٢] انظر: إبراهيم أنيس، من أسرار العربية، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٤-١٥.

أن ابن جني قسم الكلام بهذا التقسيم من أجل حصر الأمثلة الموجودة في كلام العربية.

وإذا وازنا بين تقسيم الفارسي للمطرد والشاذ وتقسيم ابن جني له فإننا نجد أن ابن جني قسمه على أربعة أضرب:

- مطرد في القياس والاستعمال جميعا.
- مطرد في القياس شاذ في الاستعمال.
- مطرد في الاستعمال شاذ في القياس.
- شاذ في القياس والاستعمال جميعا.

أما الفارسي فقد انتصر على الاقسام الثلاثة الأخيرة لأن هذه الأقسام مختصة بالشاذ وهي:

- شاذ عن الاستعمال مطرد في القياس.
- مطرد في الاستعمال شاذ عن القياس.
- شاذ عنهما.

والجدير بالملاحظة أن ابن جني قد زاد قسما رابعا من أقسام الشاذ وهو المطرد في الاستعمال والقياس، وهذا لا يعني ان الفارسي قد أغفل القسم الرابع ولم يتنبه له إنما كان هدفه هو بيان الأقسام التي لها علاقة بالشاذ، فالقسم الرابع الذي ذكره ابن جني لا علاقة له بالشاذ فهو كثير ومطرد عند العرب في الاستعمال والقياس معا.

وقد عد البعض أن هذا القسم من الشاذ – الشاذ في القياس والاستعمال معا– هو عيب في التقسيم الذي وقع به الفارسي وابن جني من بعده لأن النحاة القدامى

كانوا قد ذهبوا إلى التقسيمات والتفريعات دون النظر إلى الشواهد التي قالتها العرب[1].

**ثانيا: القليل:-**

قسم ابن جني القليل الوارد عن العرب إلى ثلاثة أقسام:

١- أن يكون المسموع لا نظير له في الألفاظ المسموعة، مع إطباق العرب على النطق به. فهذا يقبل ويحتج به ويقاس عليه إجماعا.

وقد بين ابن جني أن المتأمل لهذا لا يجد تعارضا، ويريد به ابن جني أن يقل الشيء وهو قياس نحو: النسب إلى (شنوءة) : (شنئي) فيجوز قياس (قتوبة) : (قتبي) و (ركوبة) : (ركبي) و (حلوبة): (حلبي) قياسا على (شنئي).

وأشار ابن جني إلى ما هو أكثر من باب (شنئي) ولا يجوز القياس عليه، لأنه لم يكن هو على قياس نحو: (ثقيف): (ثقفي) و (قريش): (قرشى) و (سليم): (سلمي). فهذا وإن كان أكثر من (شنئي) فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس[2]. فلا يجيز على هذا في (سعيد): (سعدي)، ولا في (كريم): (كرمى)[3]. اما المبرد فقد أخذ القياس به وأجازه[4].

٢- أن يكون المسموع فردا اي ان المتكلم به واحد ويخالف ما عليه الجمهور.

وهنا يذهب ابن جني في حال هذا المنفرد بالمسموع فإن كان فصيحا في جميع ماعدا هذا الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان، فإن الأولى أن يحسن الظن به ولا يحمل على

---

[1] انظر: أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية في خصائص ابن جني، ٢٠١٤، ص٩٦.

[2] انظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ص ٣٣٥- ٣٣٦.

[3] انظر: الخصائص، ج ١، ص ص١١٥-١١٦.

[4] انظر: المبرد، المقتضب، ج ٣، ص ص١١٣-١٣٤.

فساده فقد يكون ذلك وقع عليه من لغة قديمة. يقول ابن جني: ( فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على فصيح يسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ما وجد عن طريق إلى تقبل ما يورده إذا كان القياس يعاضده، فإن لم يكن القياس مسوغا له كرفع المفعول وجر الفاعل ورفع المضاف إليه فينبغي ان يرد ذلك لأنه جاء مخالفا القياس والسماع جميعا )[1].

٣- أن يكون المسموع مفردا وقد انفرد به المتكلم ولم يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه. ويذهب ابن جني إلى أنه يجب قبوله إذا ثبت فصاحة المتكلم به لأنه إما أن يكون شيئا اخذه عمن ينطق بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه، وإما أن يكون شيئا ارتجله، لأن الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به، فقد حكي عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولا سبقا إليها ومن هذا قول المازني: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب[2].

وتجدر الإشارة إلى أن ابن جني لم يشترط فيما سبق الكثرة في القياس، فهو يأخذ بالقياس ولو كان مثالا واحدا[3]. وأري ان في ذلك توسعا في القياس، وأن هذا التوسع الذي يجعلنا نقيس على الفرد الواحد قد يؤدي إلى تباين الأحكام القياسية عند العالم الواحد. فابن جني يرى أن كلام العربي إذا خالف اللغة التي عليها جمهور العرب فإنه ينظر في حاله، ولعل هذا التوسع الذي ألحقه ابن جني في

---

[1] الخصائص، ج١، ص٣٨٧.

[2] انظر: المصدر ذاته، ج ٢، ص ص ٢٥-٢٧.

[3] انظر: المصدر ذاته، ج ٢، ص ص ٢١-٢٥.

القياس أدى إلى ايجاد ثغرات فيه إذ إننا نلحظ التباين الواضح في أحكام القياس فهو يعتمد على الكثير المطرد ثم يقبل أراء لم يكن لها وجود عند جمهور النحاة.

إن موقف ابن جني في القياس على القليل هو موقف سيبويه الذي لا يقيس إلا على الكثير المطرد، ويقيس على القليل إذا كان هذا القليل هو كل ما ورد عن العرب[1].

وقد استخدم سيبويه مصطلح (الأقل) أيضا للدلالة على ما يقابل الأكثر في اسلوبين أو أساليب من كلام العرب لا على القليل جدا في مقدار الاستعمال وكميته[2].

**ثالثا: الضعيف:ـ**

وهو من الأحكام التي يطلقها ابن جني في كثير من المسائل التي يتعرض إليها بالتحليل والبحث.

ومن أمثلة الضعيف عنده قوله: أما قراءة الحسن (النبهم) كأعطهم فعلي إبدال الهمزة ياء على انه يقول: انبيت أعطيت، وهذا ضعيف في اللغة، لأنه بدل لا تخفيف والبدل عندنا لا يجوزإلا في ضرورة الشعر[3].

---

[1] انظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبوية، مكتبة الشروق، القاهرة، ٢٠٢٠، ص٤١٨.

[2] انظر: المرجع ذاته، ص٢٦٥.

[3] ابن جني، المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: على النجدي ناصف وآخر، القاهرة،١٩٦٩م، ج١، ص٦٦.

وكذلك قراءة ((أريتك هذا الذي كرمت علي)) (الإسراء/٦١) يريد (أرأيتك) فحذف الهمزة عند ابن جني هنا ضعيف في القياس[١]. ومن ذلك ما رواه مبارك عن الحسن أنه كان يقرأ: « (بثلاثة آلاف)، و(بخمسة آلاف) وقف لا يجري واحدا منها ... وجهه في العربية ضعيف، وذلك أن ثلاثة وخمسة مضافان إلى ما بعدهما، والإضافة تقتضي وصل المضاف بالمضاف إليه، لأن الثاني تمام الأول، وهو معه في أكثر الأحوال كالجزء الواحد[٢].

فنلاحظ ان موقف ابن جني من الضعيف انه يحفظ ولا يقاس عليه، ويقع هذا عادة في ضرورة الشعر وبذلك فإنه لا يقاس عليه.

ومن أمثلة الضرورات الشعرية:

قال الشاعر[٣]:

فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

فأسقط الشاعر النون من (لكن) لسكونها وسكون السين لفعل (اسقني).

وقول الفرزدق[١]:

---

[١] المصدر ذاته، ج١، ص١٢١.

[٢] المصدر ذاته، ج١، ص١٦٥.

[٣] انظر: أبو عبدالله القزاز القيرواني (ت ٤١٢ هـ/١٠٢١م)، ضرائر الشعر وكتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق وشرح: محمد زغلول سلام ومحمد مصطفى هدارة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٨، ص١٢٣.

بالوارث الباعث الأموات قد ضمنت

إياهم الأرض في دهر الدهارير

فقد جاء الشاعر بالضمير المنفصل (إياهم) مع جواز أن يذكر المتصل نحو (قد ضمنتهم).

والشواهد الشعرية في هذا كثيرة فقد تناولها النحاة ببحوث مستقلة، ووقفوا منها موقفا دقيقا، ولعل السبب في وجود هذه الظاهرة هو استقامة الوزن الشعري لذلك فإننا نجد أن الضرورة الشعرية تظهر في زيادة حركة أو حذفها أو بإبدال حركة مكان أخرى.

ويعتمد ابن جني في بناء حكم الضعيف على قلة استخدامه عند العرب حتى أنه يكون مقتصرا على بقعة صغيرة في إحدى القبائل العربية، أو على عدم وروده في القرآن الكريم وبخاصة لهجة قريش لأنها –كما ذكرنا– أفصح اللهجات العربية وأعلاها وأنقاها. « فإن كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغة المخالفة للغات الجماعة مضعوفا في قوله، مألوفا منه لحنه وفساد كلامه حكم عليه ولم يسمع ذلك منه. هذا هو الوجه، وعليه ينبغي أن يكون العمل. وان كان قد يمكن أن يكون مصيبا في ذلك لغة قديمة، مع ما في كلامه من الفساد في غيره، إلا أن هذا أضعف القياسين. والصواب أن يرد ذلك عليه ولا يتقبل منه[٢].

**رابعا: الجائز:–**

وهو أن تحتمل المسألة أكثر من حكم نحوي وأن كلا من هذه الأحكام له وجه في العربية وأنه قد سمع عن العرب. وقد استخدم ابن جني هذا الحكم كثيرا في مصنفاته كقوله: «اعلم ان (لا) تنصب النكرة بغير تنوين ما دامت تليها، وتبني

---

[١] انظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج١، ص٨٤.

[٢] الخصائص، ج١، ص٣٩٠.

معها على الفتح كخمسة عشر، تقول: لا رجل في الدار، ولا غلام لك، ولا جارة لك، فإن فصلت بينهما بطل عملها؛ تقول: لا لك غلام، ولا عندك جارية. فإن عطفت وكررت (لا) جازت فيه عدة أوجه تقول: لا حول ولا قوة إلا بالله.[1] وقد ورد في التنزيل قول الله تعالى: ((لا بيع فيه ولا خلال))[2] وهذه قراءة الجمهور.

اما ابو عمرو بن العلاء وابن كثير فقد قرءا ((لا بيغ فيه ولا خلال)) ويجوز أيضا أن نقول: لا حول ولا قوة إلا بالله. ويجوز: لا حول ولا قوة إلا بالله. ويجوز: لا حول ولا قوة إلا بالله. ويجوز: لا حول ولا قوة إلا بالله. وان هذه الوجوه المختلفة قد سمعت عن العرب[3].

ومن أمثلة الجائز عند ابن جني قوله في افعال الشك واليقين التي تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب الأول والثاني مفعولين لها، إنها إذا توسطت بين المبتدأ والخبر جاز أن تعمل نحو: (زيدا أظن قائما) وجاز أن تهمل نحو: (زيد أظن قائم)[4]. وهذا ما أكده ابن يعيش من أن هذه الأفعال إذا توسطت او تأخرت فإنه يجوز إلغاؤها لانها دخلت على جملة قائمة بنفسها[5]. وهذا هو رأي أغلب النحاة.

ويذهب ابن جني إلى أن الجزم في جواب أسماء الأفعال جائز وحسن نحو: صه تسلم ومه تسترخ، ودونك زيدا تظفر بسلبه[6]. إلا أنني لم أعثر على هذا الحكم

---

[1] اللمع في العربية، ص٤٢. وانظر: ابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ٢٠١٧، ص ص ٤٠٥ –٤١٢.

[2] القرآن الكريم، سورة ابراهيم، مكية، أية رقم ٣١.

[3] انظر: ابو عمرو عثمان بن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمان، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م ، ج٢، ص ص ٥٩٣-٥٩٤.

[4] انظر: اللمع في العربية، ص٤٧.

[5] انظر: ابن يعيش شرح المفصل، ص٧,ص ص٨٤-٨٥.

[6] انظر: ابن جني، الخصائص، ج٣، ص٤٩.

فيمن سبق ابن جني ولكنني وجدت شيئا منه عند ابن يعيش عندما اورد بيتا من الشعر[1]:

وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي أو تستريحي

فقد جاء جواب اسم الفعل (تحمدي) مجزوما لأن اسم الفعل (مكانك) دال على معنى الأمر[2].

ويؤكد هذا ما قاله ابن عقيل: ( يثبت لأسماء الأفعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الأفعال )[3].

وقد استخدم سيبويه حكم الجائز قبل ابن جني، فقد أوردت الدكتورة خديجة الحديثي فروعا من هذا الحكم كالجائز الضعيف والجائز الرديء والجائز القليل واوردت امثلة لكل نوع منها[4].

## الخاتمة:

لقد احتل القياس مكانة عالية عند ابن جني، فهو يرى أن الناطق (على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرا منه)، وهذا يؤكد تعلق ابن جني في القياس، فقد كان يأخذ به كثيرا ولكنه لم يذكر أن اللغة تؤخذ كلها بالقياس فقد قال:( ومعاذ الله أن ندعي أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياسا، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونبهنا عليه).

---

[1] انظر: ا بو علي القالي (٣٥٦/٩٦٧م)، الأملي، (د.ط)، دار الكتب العلمية، (د.ت)، ج١، ص٢٥٨.

[2] انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٤، ص٧٤.

[3] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٢، ص٣٠٤.

[4] انظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص ص ٢٩٦-٢٩١.

وقد تبع ابن جني شيخه الفارسي الذي وردت عنه عباراته المشهورة (أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس) حتى وصل به الأمر إلى أن يكون شديد التمسك بمبدأ القياس وأن يعتبره قمة العلوم فقد اشتهر عن ابن جني (أن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس) فقد قال عنه الأفغاني:( فإذا وصلنا إلى ابن جني تبوأنا ذروة القياس وفلسفته. لقد كان أعلى علماء العربية كعبا في جميع عصورها، وأغوصهم عامة على أسرار العربية وأنجحهم في الاهتداء إلى النظريات العامة فيها).

وقد أكد الدكتور شوقي ضيف على متابعة ابن جني شيخه الفارسي في القياس (وكان مثل أستاذه يعني بالقياس عناية شديدة حتى يمكن أن يقال إن كتابه الخصائص إنما هو مجموعة كبيرة من الأقيسة السديدة).

وكان هو والفارسي إمامين من أئمة القياس في النحو واللغة، فكان نحوهم نماذج تطبيقية للقياس النحوي، فقد كان ابن جني يحاول ربط القياس بمذاهب العرب، ويحرص على أن يكون القياس موديا إلى الاستعمال الموجود عندهم.

ولم يكن ابن جني متتبعا شيخه الفارسي في كل شيء بل هناك أمور خالفه فيها ولم يأخذ بها.

ومن المسائل القياسية التي رفضها ابن جني من الفارسي: زيادة لام الرجل في نحو (إني الأمر بالرجل مثلك) فاللام في كلمة الرجل في هذا المثال زائدة عند الفارسي ذاهبا بذلك إلى تقوية قول أبي الحسن في نحو قولهم (إني لأمر برجل مثلك) فذكر أن اللام في الرجل زائدة والمقصود إني لأمر برجل مثلك. وعلل الفارسي لهذه المسألة أن الرجل هنا لم يكن مقصودا معنيا. وقد رفض ابن جني هذا القول وذلك لأنه( جعل الكلام دلالة على زيادتها وهذا محال، وكيف يكون لفظ الشيء دلالة على زيادته، وإنما جعلت الألفاظ أدلة على إثبات معانيها لا على سلبها، وإنما الذي على زيادة اللام هو كونه مبهما لا مخصوصا ).

ففي المثال السابق نجد أن رأي ابن جني أقرب للصواب له لا دليل على أن تكون هذه اللام زائدة.

ومن أمثلة رفضه لقياس الفارسي أيضا: تعليل الفارسي في مسألة الياء والواو في النهاية والإدارة هل تقلب ألفا لوقوع الألف قبلها كما قلبوها ألفا في العلاة ومناة. فرفض ابن جني تعليل الفارسي الذي يقول فيه: إنما المعنى أن الألف مثل الفتحة إذا وقع حرف اللين بعد الألف طرفا حرف إعراب فقال:( وهذا القول منه ليس بمرضي عندي لأنهم قد قلبوا الياء والواو في حصاة وقناة لأجل الفتحة وإن لم يكونا حرفي إعراب، وكانت الهاء بعدهما، فكان قلب الياء والوار في نهاية وإدارة لوقوع الألف التي هي أكثر من الفتحة همزة أولى).

وقد خالف ابن جني الفارسي في إعراب كلمة (حنيفا) من قوله تعالى: ( قل بل ملة إبراهيم حنيفا) فذهب الفارسي إلى أنها حال من المضاف إليه (إبراهيم) وذهب ابن جني إلى أنها خبر لكان المحذوفة والتقدير (كان حنيفا).

## المصادر والمراجع:


إبراهيم أنيس، **من أسرار العربية**، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ٢٠٠٠.

إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، تحقيق مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٩٩.

ابن الأنباري، **الأغراب في جدل الإعراب**، مكتبة نور، القاهرة، ٢٠١٠.

ابن الأنباري، **لمع الأدلة، في أصول النحو**، تحقيق: سعيد الأفغاني، الجامعة السورية، ١٩٥٧.

ابن السراج، **الأصول**، تحقيق: عبد الحسن الفكي، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧.

ابن جني، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ٢٠٠٨.

ابن جني، **المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماية**، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٣.

ابن جني، **المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: على النجدي ناصف وآخر، القاهرة،١٩٦٩م.

ابن جني، **المنصف**، دار إحياء التراث، ط، ١٣٧٣. – ١٩٥٤.

ابن جنى، **علل التثنية** تحقيق: صبيح التميمي مراجعة رمضان عبد التواب مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٩٢.

ابن منظور الأفريقي، **لسان العرب**، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩٠.

ابن هشام الأنصاري، **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ٢٠١٧.

أبو الطيب اللغوي، **مراتب النحويين**، دار النهضة المصرية، ١٩٥٥.

أبو عبدالله القزاز القيرواني، **ضرائر الشعر وكتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة**، تحقيق وشرح: محمد زغلول سلام ومحمد مصطفى هدارة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٨.

أبي بكر الزبيدي الأندلسي، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، ٢٠٠٦.

خديجة الحديثي، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبوية**، مكتبة الشروق، القاهرة، ٢٠٢٠.

السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠١٠.

عبد الصبور شاهين، **دراسات لغوية**، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٠.

محمد عبد السلام، **القياس والتقويم التربوي**، دار الوفاء، القاهرة، ٢٠٢٢.

## قائمة المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **الملخص** | ١ |
| **مقدمة** | ٢ |

| | |
|---|---|
| المبحث الأول: المبحث الأول: مفهوم القياس | ٤ |
| أولا– القياس في اللغة | ٤ |
| ثانيا: القياس اصطلاحا | ٦ |
| ثالثا: القياس في المنطق | ٦ |
| رابعا: القياس في النحو | ٧ |
| المبحث الثاني: أحكام القياس عند ابن جني | ٩ |
| أولا: المطرد والشاذ | ٩ |
| ثانيا: القليل | ١٢ |
| ثالثا: الضعيف | ١٥ |
| رابعا: الجائز | ١٧ |
| الخاتمة | ١٩ |
| المصادر والمراجع | ٢١ |